# الترادف في القرآن الكريم

كمال رشيد ومحمد حسن عواد*

## ملخص

هذا بحث يعرض رسالة الدكتوراة الموسومة بـ "الترادف في القرآن الكريم" وهي الرسالة التي أعدّها الدكتور كمال رشيد ونال عليها درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها من قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية بإشراف الدكتور محمد حسن عواد. وقد ذهب الباحث في الرسالة إلى إقرار الترادف في اللغة والقرآن الكريم ووزع رسالته على أربعة فصول تكلم في الفصل الأول على الترادف لغة واصطلاحاً، وأسماء الترادف، واختلاف العلماء في الترادف، والالتقاء بين الترادف والمشترك والتضاد. وتكلم في الفصل الثاني على أسباب الترادف، وتداخل اللهجات، والنقل عن اللغات الأجنبية، والتطور الدلالي، ومظاهر التطور الدلالي من مثل تخصيص العام وتعميم الخاص، والمجاز، وتكلم في الفصل الثالث على أسباب الخلاف في الترادف، وأصل الوضع والاعتبار الواحد، والمفرد والمركب، وآراء العلماء في الترادف قديماً وحديثاً. وتكلم في الفصل الرابع على الترادف في القرآن الكريم وأدلّة وجوده. وختم الرسالة بنماذج تطبيقية من الترادف في القرآن الكريم.

## منهجيـــة البحـــث

الترادف في القرآن الكريم هو موضوع رسالة الدكتوراة التي قدّمها الدكتور كمال رشيد بإشراف الدكتور محمد حسن عواد لكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية ونال عليها درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها.

* كليـــة الآداب، الجامعـــة الأردنيـــة. تاريخ استـــلام البحـــث ٢٠٠١/١٢/١١، وتاريخ قبوله ٢٠٠٢/٤/٤.

وتتألف الرسالة من مقدّمة وأربعة فصول. ففي المقدمة أعرب الباحث عن حرصه في أن يكون موضوع رسالته موضوعاً يتناول جانباً من جوانب لغة القرآن الكريم، لأن القرآن ذو صفتين عظيمتين؛ فهو كتاب دعوة وبلاغ ديني، وهو معجزة لغوية أيضاً بلغ القمة في الإعجاز. ثم تناول الباحث الفصول الأربعة بحديث موجز عن كلٍّ فصل مؤملاً في نهاية المقدمة أن يكون عمله مساهمة في خدمة لغة القرآن. وسنحاول في هذا البحث أن نقدّم صورة واضحة لهذه الرسالة ليقف عليها القارئ مستفيداً من الجهد الذي بذله الباحث على مدى سنوات.

## الفصل الأول
## الترادف في اللغة العربيـــة

**الترادف لغة:** يدور معنى الترادف في المعاجم على التتابع والتوالي والتوارد والتعاون والركوب[١].

**الترادف اصطلاحاً:** للعلماء آراء متباينة في حدّ الترادف فقد ذكر سيبويه والمبرد أنّ الترادف يعني اختلاف اللفظين والمعنى واحد كذَهَب وانطلق[٢].

وقال فخر الدين الرازي والشريف الجرجاني: هو الألفاظ المفردة على شيء واحد باعتبار واحد[٣].

وقال الأصوليون: توارد الألفاظ المفردة على مسمّى واحد بحسب أصل الوضع[٤].

وقال أولمان: المترادفات ألفاظ متحدة المعنى، قابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق[٥]. وواضح أنّ هذه الحدود وإن كان ينتظمها معنى اصطلاحي عام لكنها تتفاوت في القيود والشروط. فالمشترك بينها أنها ألفاظ مفردة تلتقي على معنى واحد، وواضح أيضاً أنها استبعدت المركبات والجمل.

**أسماء الترادف:** للترادف أسماء عدّة فيقال ترادف، وتوارد، وتطابق، وتكافؤ، وتباين. وقد ألف العلماء كتباً وأبواباً في الترادف تحملُ عناوين مختلفة من مثل: ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي ت سنة ٢١٦هـ والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء، للعسكري، ت ٢٢٤، والألفاظ لابن السكيت ت ٢٢٤هـ، وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ت سنة ٣٣٧هـ وتهذيب الألفاظ للخطيب التبريزي ت سنة ٣٧٩هـ والغريب المصنف للقاسم بن سلام ت سنة ٢٣١هـ والألفاظ الكتابية للهمذاني ت سنة ٣٢٧هـ والألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني لعبد الرحمن الرماني ت سنة ٣٨٤هـ، وكفاية المتحفظ لابن الأجدابي ت سنة ٤٧٠هـ، ومجمع البلاغة للراغب الأصفهاني ت ٥٠٢هـ، والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك ت سنة ٦٧٢هـ، وقاموس المترادفات والمتجانسات للأب رفائيل نخلة اليسوعي، ونجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد للشيخ إبراهيم اليازجي، ومعجم المعاني للمترادف والمتوارد والنقيض من أسماء وأفعال وأدوات لنجيب إسكندر. ولا تسير هذه المصنفات على نهج واحد وتعالج الترادف من حيث هو ألفاظ مفردة ومن حيث هو تراكيب مما يدل على أنهم لم يتفقوا على مفهوم واحد في مسألة الترادف.

كما ان منهم من يفرّق بين المترادف والمتباين والمتوارد "فالمتوارد كما تسمى الخمر عقاراً وصهباء وقهوة –والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد كما يقال، أصلح الفاسد ولم الشعث"[٦]. والتباين يقابل الترادف[٧].

**اختلاف العلماء في الترادف:** اختلف العلماء في وقوع الترادف فأقرّه فريق وأنكره فريق ثان. وحُجّة المقرّين أن الترادف يقرّه الواقع اللغوي والاستعمال من مثل تطور دلالات الألفاظ وأثر المجاز في ذلك، وانتقال الألفاظ من حيز العموم إلى حيز الخصوص، والعكس صحيح، ووجود الدخيل، وتحول الصفات إلى أسماء ونحو ذلك. وحجّة المنكرين أنّ اللغة في أصل الوضع لا ترادف فيها إلاّ ما كان من خلاف في اللهجات لأن لكلّ لفظ معنى خاصاً لا يؤديه اللفظ الآخر. وإذا كان الفريق الأول يرى في الترادف إغناء للغة واتساعاً فيها، فإنّ الفريق الثاني يرى في الترادف إفساداً للغة. والذي يميل إليه المحدثون هو إقرار ظاهرة الترادف في العربية وفي القرآن مع التنبيه إلى عدم الإسراف في استعمال المترادف ووضعه في حاق موضعه بلا تزيد[٨].

**الترادف والمشترك والأضداد:** تعنى كتب اللغة وعلومها وفقهها بهذه الموضوعات الثلاثة وتسوقها في سياقٍ واحد لأنها ترتبط مع بعضها ارتباطاً وثيقاً فالمترادف سلف بيانه، والمشترك يطلق على اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، والتضاد يطلق على اتفاق اللفظ وتضاد المعنى[٩].

والنظرة إلى هذه الموضوعات الثلاثة تكاد تكون واحدة فالذين يمنعون الترادف أو يتحفظون عليه يقفون الموقف نفسه من المشترك اللفظي والتضاد. والذين يثبتون الترادف يثبتون المشترك اللفظي والتضاد، لأنّ الحديث في الحالات كلها يدور حول اللفظ والمعنى. والعلّة عند المانعين والمجيزين واحدة فالتطور اللغوي الذي يراه المجيزون من ظواهر اللغات يعدُّ خروجاً عن الأصل الذي يتشبث به المانعون. وللصلة القوية بين هذه الأبحاث الثلاثة جمع الدكتور توفيق شاهين هذه الموضوعات الثلاثة في كتاب سمّاه "المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً". ويعدّ بعض العلماء التضاد نوعاً من المشترك اللفظي[١٠] ويرى بعضهم استقلالية التضاد عن المشترك اللفظي[١١] ومن وجوه الشبه بين هذه الموضوعات الثلاثة لزوم القرينة لكلّ بحث منها، ولأن اختلاف اللهجات يفضي إلى وجودها جميعاً. ويرجح العلماء أن الترادف أكبر كمية وأكثر عدداً من المشترك، وأن المشترك أكثر عدداً من التضاد[١٢].

## الفصل الثاني

## أسباب الترادف

تحدث القدماء والمحدثون عن الأسباب المفضية

للترادف فذكروا تداخل اللغات أو اللهجات من مثل البُرّ، والحنطة، والقمح. والغلبة بين الألفاظ للاستعمال كما نصّ على ذلك ابن جني[١٣] ويتفق على هذا العامل المجيزون للترادف والمنكرون له. والعامل الثاني من عوامل وجود الترادف النقل عن اللغات الأجنبية "ولقد حدث أن دخل في العربية مادّة غريبة وافرة من أصولٍ عدّة منها الإغريقي واللاتيني والفارسي بَلْه المواد ذات الأصول السامية"[١٤].

وقد أطلق المتقدمون على الألفاظ الأجنبية الوافدة اسم المُعرَّب أو الدخيل وقد وقف المحدثون عند هذه الظاهرة وقفة متأنية وأطلقوا عليها اسم التعريب، أو الانتقال أي انتقال الألفاظ من لغة إلى لغة، أو الاقتراض، أو الصراع[١٥]. ويبدو أن إطلاق الصراع على تعامل اللغات بعضها ببعض فيه غير قليل من الإثارة، ولا تستحق علاقة اللغات لبعضها ببعض أن توصف بالصراع.

**التطور اللغوي:** التطور اللغوي هو العامل الثالث من العوامل المفضية إلى وجود الترادف. ونعني بالتطور اللغوي ذلك التغيير الذي يصيب الألفاظ تدريجيا فيوجهها توجيها جديداً في الصوت أو الدلالة فيلتقي معناها الجديد بمعنى قائم في لفظة أُخرى أو ألفاظ أُخرى فتلتقي الكلمات المختلفة على المعنى الواحد. والتطور اللغوي ليس سمة خاصة باللغة العربية إنما هو ناموس لغوي عام. والمهم ونحن بصدد الإيمان بالتطور اللغوي أن نحافظ على شخصية اللغة وأصولها وثوابتها لتبقى على الدوام قادرة على النماء والازدهار.

**التطور الدلالي:** التطور الدلالي أوسع مجالات الترادف وأقوى أسبابه يفرض نفسه فرضاً معتمداً على التقارب والاستلطاف وغلبة الاستعمال. وهو أن يتطور معنى المفردة ذاتها تدريجياً من معنى أَصلي قديم إلى معنى جديد لوجود علاقة أو قرب في المعنيين. وقد وقف معارضو التطور الدلالي على القياس على أصل الوضع على حين اعتمد المؤيدون للتطور الدلالي على التقارب، وقد عقد السيوطي في "المزهر" الباب التاسع والعشرين لمعرفة ما سماه الخاص والعام[١٦] وهو لبُّ التطور الدلالي. ومن أبرز مظاهر التطور الدلالي في المفردات العربية:

١- الألفاظ الإسلامية: وهي تلك الألفاظ التي عرفها العرب في جاهليتهم بمعناها الأصلي ثم استعملت في الإسلام بدلالات جديدة من مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة[١٧].

٢- لحن العامة: يعدّ "لحن العامة" وما أُلِّف فيه من كتب بضربٍ من ضروب النظر اللغوي واقعاً تحت عنوان التطور الدلالي، فقد وقعت تخطئة المستعملين لأنهم خرجوا بالمعاني عن أَصل الوضع. ومن العلماء الذين وقفوا وقفات طويلة فيما سمي بـِ "لحن العامة" ابن قتيبة في كتابه "أدب الكاتب" فلقد تشدّد ابن قتيبة في موقفه مما عدّه لحناً، وهو في حقيقته نوع من التطور الدلالي بشقيه تخصيص العام وتعميم الخاص أو فيما يمكن أن يعدّ مجازاً. وقد وجدنا من القدماء والمحدثين من رَدَّ على ابن قتيبة تخطئته للاستعمال مما عدّه لحنا من مثل البطليوسي في "شرح أدب الكاتب" والجواليقي في شرح "أدب الكاتب" أيضا والدكتور عبد العزيز مطر في كتابه "لحن العامّة في ضوء الدراسات الحديثة" والأستاذ يوهان فك في كتابه "العربية" والدكتور حاكم مالك العيبي في كتابه "الترادف في اللغة". إن ما يسمى لحن العامة في ضوء الدرس اللغوي الحديث ليس خروجاً عن الأصل، وإنما هو تطور دلالي للألفاظ سواء كان بالاستلطاف أو الاستحسان أو تجاهل الفروق الدقيقة بين الألفاظ. وفي أمر التطور الدلالي لابد من وجود قرابة أو علاقة أو جهة تجمع بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد. وبالتطور تخف الفروق والقيود والحواجز شيئاً فشيئاً. ويظهر التطور الدلالي من خلال وجهين بارزين هما: تخصيص العام وتعميم الخاص.

**تخصيص العام:** وهو بابٌ من أوسع أبواب التطور الدلالي، ودليل على سعة اللغة ومرونتها. ومن ألفاظ هذا النوع الألفاظ الإسلامية مثل الصلاة، والصوم، والحج،

والزكاة، والكفر، والشرك ونحو ذلك. وجلُّ هذه الألفاظ كلمات عربية أعطيت دلالات جديدة. وإلى هذا ذهب أبو حاتم بن حمدان الرازي في كتاب الزينة[١٨]. وأطلق السيوطي على هذا الضرب: العام المخصوص[١٩] ويتحدث المحدثون عن المصطلح ويدعون إليه، وهو الدلالة الجديدة التي يرتضيها علم من العلوم المفردة بعينها أو تركيب بعينه، وهو أمرٌ تقتضيه الدقة والبحث العلمي، وهو نوع من التجريد وتخليص الألفاظ من دلالتها العامة إلى دلالات خاصة.

ويشار هنا إلى أن المصطلحات السياسية والعسكرية، والرياضية، والعلمية ونحو ذلك ضروب من التطور الدلالي الذي يأخذ وجهاً من التخصيص.

**تعميم الخاص:** إن كثيراً من الألفاظ كان له في أصل الوضع معنى خاص ثم وجد الناس علاقة ما أو تقارباً ما بين معنى هذه المفردة ومعنى مفردة أخرى يرتبط بها فدعاهم التوسع في اللغة إلى تجاوز ذلك الفرق الدقيق وتعزيز التقارب بين الكلمتين أو المعنيين حتى صارت الكلمتان تستعملان في الموقف الواحد والمعنى الواحد.

وتعميم الخاص يسعف المتكلمين والمستعملين للألفاظ وييسر لهم سبل الكلام دون أن يرهقوا أنفسهم بالتقيد بالفروق الدقيقة. وقد اعترض منكرو الترادف على تعميم الخاص كما اعترضوا على تخصيص العام بسبب تقيدهم بأصل الوضع للفظ الواحد كما فعل أبو هلال العسكري في كتابه "الفروق في اللغة".

وفي مجال تعميم الدلالة الخاصة يشير الدكتور إبراهيم أنيس إشارة ذكية إلى أن بعض أسماء الذوات والأعلام لم تسلم من هذه الظاهرة، فنجد في الاستعمال "تحويل الأعلام إلى صفات. فالعلم "قيصر" قد يطلق ويراد منه العظيم الطاغية، ونيرون الظالم أو المجنون، وحاتم الكريم المضياف، وعرقوب القليل الوفاء"[٢٠].

وثمة ضرب من ضروب الاستعمال اللغوي وهو المجاز، وقد ينظر إليه على أنه نوع من أنواع التطور الدلالي أو نوع مستقل في الاستعمال غير أن التقارب بين المجاز والتطور الدلالي جعل بعض العلماء يعدّون تخصيص العام وتعميم الخاص لوناً من المجاز.

**المجاز:** هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلاً. وقد اختلف العلماء فيه كما اختلفوا في الترادف والتضاد والمشترك. فمنهم من أنكره كأبي إسحق الأسفرائيني[٢١] ومنهم من جعل اللغة ضامة للحقيقة والمجاز، والمجاز هو الأغلب كابن جني[٢٢]. والذي عليه الجمهور من القدماء والمحدثين أن الكلام حقيقة ومجاز والحقيقة هي الأصل[٢٣] والمنكرون للمجاز يقفون ضد سنة التطور اللغوي ويضيقون واسعاً في اللغة، وبدل أن يحتكموا إلى الاستعمال الذي يمثل واقعية اللغة فإنهم يتشبثون بأصل الوضع. وتبدو مشكلة إنكار المجاز أشدّ عنفاً عند التعامل مع القرآن الكريم كما هو الحال عند ابن تيمية وابن قيم الجوزية فقد وقف الرجلان موقفاً صلباً ضد نسبة المجاز في القرآن وأطلقا عليه الطاغوت[٢٤]. ويبدو أن المسألة لا تقتصر على القرآن بل تتعداه إلى الشعر مع الفارق بينهما في ارتفاع طبقة الكلام "فتلخيص القصيدة وصياغتها نثراً يعدّ جهلاً تاماً بجوهر الفن"[٢٥].

وفي ضوء هذا نفهم أنّ ترجمة القرآن الكريم وتلخيص القصيدة أو إعادة صياغتها تقوم على الحقائق ونقل الأفكار وتعجز عما فيها من مجازات مجالها الروح والوجدان. وعندها تقتصر الترجمة والتلخيص على المعاني المجرّدة. وتبدو قضية عجز الترجمة والتلخيص دليلاً قوياً يستطيع أن يتمسك بها القائلون بالمجاز في اللغة العربية، وفي القرآن الكريم لإثبات رأيهم. فالمجاز ضَرْب من ضروب الاتساع اللغوي عند القدماء وضرب من ضروب التطور اللغوي عند المحدثين، وهو يقوم بدور خصب فعال في أساليب العربية البيانية البلاغية. وكما ربط العلماء الترادف بالعصر والبيئة واللغة الواحدة ربطوا المجاز بمثل هذه الشروط[٢٦]. وصفوة القول أننا لا نزال نقرأ القرآن والحديث النبوي الشريف والشعر العربي ونميز بين الحقيقة والمجاز دون ارتباط بزمان معين أو مكان معين.

**العلاقة والقرينة:** القرينة من متطلبات المجاز وشرط

لتحققه في الاستعمال لأنها السبيل لضبط الدلالات وحفظ اللغة من الضلالات وسوء الفهم. ومما قاله السيوطي في المجاز "لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة"[٢٧] ولعلّ الشبهة هذه كانت جرثومة الخلاف بين الفرق الإسلامية في فهم بعض الآيات، بل إن كثيراً من الخلافات بنيت على الموقف من المجاز في القرآن الكريم. وقد فصلت كتب البلاغة في المجاز بأنواعه، واعتبرت القرينة علامة فارقة يعرف بها المجاز، وجعل العلماء القرائن أنواعاً ثلاثة: القرائن اللفظية، والقرائن العقلية، والقرائن العرفية. ووجدنا من المحدثين من يدعو إلى إلغاء القرينة، وذلك بانتقال اللفظ من معنى إلى آخر بقطع النظر عن القرينة[٢٨].

وخلاصة القول فإن المجاز وجه من وجوه التوسع الدلالي، ورافد من روافد الترادف.

## الفصل الثالث
## أسباب الخلاف في الترادف

اختلف العلماء قديماً وحديثا في الترادف وفي المنهج الذي عالجوا به هذه الظاهرة[٢٩] ويرتد هذا الخلاف إلى أسباب ثلاثة:

١- الخلاف في التقيد بأصل الوضع للفظة الواحدة.
٢- الخلاف في كون الترادف من اعتبار واحد أو أكثر من اعتبار.
٣- هل يقع الترادف في المفردات أم يتعدّاها إلى التراكيب؟

فالذين يتقيدون بأصل الوضع ينكرون الترادف وهم بالتالي منكرون للتطور الدلالي واللغوي وكأنهم ينظرون إلى اللغة على أنها قوالب جامدة لا تنمو ولا تتسع وينكرون المجاز بأنواعه ويضيقون الواسع ويفسدون على اللغة جمالها وأساليبها وفنونها خلافاً للفريق الذي تحرر من قيد أصل الوضع. **وأمّا الاعتبار الواحد** فهو شرط اشترطه الإمام فخر الدين الرازي في تعريف الترادف حين قال: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[٣٠].

وهذا القيد -الاعتبار الواحد- كان أصل الخلاف وسببه الأول في قبول الترادف أو رفضه، ذلك أن الدلالة على الشيء الواحد متحققة في الحالات كلها. فالسيف والصارم يدلان على الشيء الواحد، ولكن الخلاف يأتي من الاعتبار أو الجهة التي جاءت منها التسمية. والإمام الرازي يشترط توحد الاعتبار أو الجهة ولا يكتفي بالدلالة على الشيء الواحد. ومن هنا فالسيف والصارم متباينان في معياره وتعريفه للترادف. وهذا القيد "الاعتبار الواحد" هو الجدار السميك الذي وضعه المنكرون للترادف وبه استبعدوا كثيراً من المترادفات التي تدل على المعنى الواحد أو الذات الواحدة. وهذا القيد يخرج من الترادف أسماء الذوات الدالة على الشيء الواحد ولكن من جهات و اعتبارات مختلفة مثل إنسان وبشر. ويخرج أسماء المعاني والمصادر الدالة على الشيء الواحد ولكن من جهات أو اعتبارات مختلفة مثل الريب والشك. ويخرج الأفعال أو الأحداث التي تدل على المعنى الواحد والهيئة الواحدة ولكن من جهات واعتبارات مختلفة. ويخرج الأسماء التي وضعت صفات للذات في أول الأمر، ولكنها مع كثرة الاستعمال وتوالي الأزمان ونجاحها في الدلالة على الذات غلبت وأصبحت أسماء.

أما القيد الثالث وهو المفرد والمركب فإن ما تقع عليه العين إطلاق الترادف في عبارات المتقدمين على المفردات دون المركبات، يقول حاكم مالك "وليس عندهم من الترادف تلك العبارات والجمل التي تواردت في الدلالة على معنى واحد من جهة واحدة نحو: الإنسان قاعد، والبشر جالس. فمثل هذه وإن كانت سواء في معناها إلا أنها ليست من الترادف في شيء"[٣١].

والمدقق النظر في الكتب التي أفردها بعض القدماء للترادف يجد -على مستوى التطبيق العملي- أنهم جمعوا بين المفرد والمركب. نعم نقع على هذا في كتاب "ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه" للأصمعي، و"الألفاظ الكتابية"

للهمذاني، و"جواهر الألفاظ" لقدامة بن جعفر، و"متخير الألفاظ" لابن فارس وغيرها، حتى العسكري الذي تشبث بالفروق اللغوية في كتابه "الفروق في اللغة" نراه يورد المترادف المفرد والمركب في كتاب آخر له هو "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء". وبناء على ما سبق فإن جميع الكتب التي تتحدث عن الترادف تطبيقاً وجمعاً، وجميع كتب الألفاظ تسلك هذا السلوك فلا تقتصر على المفردات المترادفة بل تخلط بين المفردات والمركبات.

ولابدّ من اعتبار هذا النوع من الترادف الواقع في المركبات شيئاً متميزاً في عالم الألفاظ والمعاني فلا هو بالترادف الأصلي الاصطلاحي الذي قيده العلماء ولا هو كبقية المفردات والعبارات. وإنما هو عالم له سمته الخاص ولابد من تحديد موقعه في مسألة الترادف. وهذا النوع يسلمنا إلى أن كثيراً مما سنراه ترادفاً في القرآن الكريم هو من النوع المركب فضلاً عن وقوع الترادف المفرد.

وهذا يجعلنا نقبل باطمئنان أن يتسع مفهوم الترادف ليكون على ضربين ضرب مفرد وضرب مركب.

**موقف القدماء من الترادف:**

بدأت بواكير الخلاف في الترادف في القرن الثاني الهجري أو في نهاياته ووصل إلى ذروته في القرن الرابع الهجري، وانقسم العلماء إلى فريقين فريق أنكر الترادف وفريق أثبته. ومن الفريق الأول أبو علي الفارسي وابن فارس وابن درستويه وأبو هلال العسكري والراغب الأصفهاني وأبو بكر الأنباري وثعلب وابن الأعرابي. ويرى كاصد الزيدي أن ثعلباً وابن الأعرابي كانا من المثبتين للترادف[٣٢]. ومن الفريق الثاني يمكن إدراج سيبويه وقطرب والمبرد وابن فارس وابن الأثير والسيوطي، على أن يعلم أن منهم من قال بالترادف صراحة ومنهم من أورد كلمة الترادف في مقدمة كتابه أو جعلها عنواناً لكتابه كما في "الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى" للرماني. ويضاف إلى من تقدم الأصمعي في كتابه "ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه"، وابن السكيت في كتابه "الألفاظ" والهمذاني في "الألفاظ الكتابية"، وقدامة بن جعفر في "جواهر الألفاظ"، وابن مالك في "الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة". أما ابن جني فقد كان واضحاً في استحسان الترادف وعدّه من محاسن العربي فقد عقد باباً سمّاه "باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" قال فيه:

"هذا فصلٌ من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة. وذلك أن نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن اصل كلِّ اسمٍ منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"[٣٣].

**الترادف عند المحدثين:**

عني المحدثون من عرب ومستشرقين بالترادف كما عني القدماء غير أن منهجهم وآليتهم في تناول المسألة تختلف عن آلية القدماء ومنهجهم إلى حد ما وقد أفادوا في درسهم للترادف من النظريات الجديدة في علوم اللغة. غير أنهم كالقدماء وقفوا مؤيدين أو معارضين للمسألة. والأعم الأغلب منهم وقف إلى جانب الترادف. ومن أبرز من عارضوا مسألة الترادف حفني ناصف ومحمود تيمور وبنت الشاطئ ومحمد المبارك وأحمد مختار عمر، وأحمد أحمد بدوي.

يقول الأستاذ محمد المبارك: "ولقد أصاب العربية في عصور الانحطاط المنصرفة مرض العموم والغموض والإبهام، كما أصابت هذه الآفات التفكير نفسه فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة فغدت مترادفة"[٣٤].

ومن القائلين بالترادف مصطفى صادق الرافعي، وإبراهيم أنيس، وصبحي الصالح وعلي عبد الواحد وافي، وعلي الجارم. ويميل هذا الفريق إلى عد الترادف من خصائص العربية ومن مستلزمات حياة اللغة أية لغة. ويضفي الترادف على اللغة سعة في التعبير وكثرة المفردات وتنوع الدلالات.

وهناك باحث تكلم عن مسألة الترادف في سياق مساجلته مع الأمير شكيب أرسلان وهو الأستاذ خليل

السكاكيني، وظاهر كلام السكاكيني يوحي بإنكاره الترادف غير أن المدقق في كلامه يعرف أن السكاكيني لم يكن منكراً للترادف كحقيقة لغوية تاريخية، ولكنه يرى اختلاف العصور والحاجات ومتطلبات العصر، وأنّ طبيعة عصرنا توصف بالسرعة في كلّ شيء[٣٥].

والترادف لا يتفق وهذه الطبيعة لأنه يقلب المعنى في عدة ألفاظ أو عبارات. كذلك بحث ظاهرة الترادف ستيفن أولمان الذي عَرّف الترادف بأنه "ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق"[٣٦]. ويرى أن الترادف التام ممكن، ولكنه قليل الوقوع ونادر. وما يعبر عنه بالترادف هو أنصاف أو أشباه مترادفات. قال "وبالجملة سوف يتبين لنا أن معظم المترادفات ليست إلا أنصاف أو أشباه مترادفات، وأنه لا يمكن استعمالها في السياق الواحد أو الأسلوب الواحد دون تمييز بينها"[٣٧].

## الفصل الرابع
## الترادف في القرآن الكريم

الترادف ظاهرة لغوية وجدناها في اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم. وإذا كانت المفردة أو الكلمة تحملُ معناها المعجمي وهي تقف منفردة، فإن عبقريتها وجمالها وتمام معناها لا يكون إلا وهي داخل السياق، ولهذا فإنّ حسن اختيار المفردة للمقام أو الموقع في السياق هو الذي يعطي السياق الحسن والجودة. ولأن القرآن تركيب لغوي، بل هو التركيب اللغوي الأول المتفق عليه المطمأن لسلامته، فإن اللفظة والسياق يتبادلان عملية الإبداع والإعجاز، ويكون الترادف فيه عملية اختيار للألفاظ وإحلالها في الموقع المناسب. والقرآن تركيب وهو محدد في سوره وآياته وألفاظه وحركاتها، ولو انتفى فيه الترادف، لما وجدنا إلا تلك اللفظة الوحيدة تتكرر في كلّ سوره وآياته، وهو أمر لا يقبل بلاغياً للمنتج من الناس فكيف يكون لرب الناس؟ وكيف يكون للقرآن الكريم، وهو في أصله معجزة لغوية؟ والترادف واقعٌ في القرآن الكريم لأنه واقعٌ في اللغة التي نزل بها والذين أنكروا وقوعه في القرآن هم الذين أنكروا وقوعه في اللغة، والذين قالوا به في القرآن قالوا به في اللغة. وإذا وجدنا من يراه في اللغة ولا يراه في القرآن فإن هذا متأت من جهة الإفراد والتركيب، فقد وجدنا من يقول بوجود الترادف في المفردات ويمنعه في المركبات، والقرآن تركيب. والذين رفضوا الترادف في القرآن كأنما عزّ عليهم أن يقع في القرآن ما يقع في كلام الناس الذي يعتوره النقص والقصور والعيب والتفاوت، ولأن الترادف عندهم يوحي بالتزيد والفضول. على أن الأمر مباين لما ظنوا؛ فالقرآن نزل بلغة العرب وعلى سننها والخلاف بينه وبين لغة العرب في ارتفاع طبقة الكلام لا في السنن، ولما كان الترادف واقعاً في لغة العرب فهو واقع في القرآن، والخلاف في توظيف الظاهرة وحسن التعامل معها.

والترادف لا يقوى عليه إلا من تمرّس بلغة العرب وأجاد في أساليبها وفنونها فكيف ننفي عن القرآن ظواهر لغوية لا يقوى عليها إلا القادر على العربية في سعتها ومفرداتها وتراكيبها وأساليبها؟

**أقوال العلماء:** ومما يعضد وقوع الترادف في القرآن أقوال العلماء مثل ابن عباس ترجمان القرآن، الذي كان يفسر القرآن بالقرآن أي يفسر المفردة القرآنية بالمفردة القرآنية. وهذا الضرب من التفسير إقرار بوقوع الترادف في القرآن. ونشير إلى مواقع تمّ فيها تفسير القرآن بالقرآن وهو ما نعتقده ترادفا. ومن ذلك:

١- إجابات ابن عباس فيما عرف بمسائل نافع بن الأزرق.
٢- كتاب "المفردات في غريب القرآن الكريم" للراغب الأصفهاني.
٣- كتاب "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء" لأبي هلال العسكري.

ومع أن هذا الأخير سار على منهج غير منهج ابن عباس أو الأصفهاني لكنه بضرب من ضروب النظر أقرّ بوجود الترادف في القرآن.

وإذا كان القدماء مختلفين في إقرار الترادف في القرآن فإن هذا الاختلاف واقع عند المحدثين. وقد ذهبت طائفة منهم إلى إقراره في القرآن الكريم مثل مصطفى صادق الرافعي في "تاريخ آداب العرب"، وإبراهيم أنيس في "دلالة الألفاظ"، و"في اللهجات العربية" وصبحي الصالح في "دراسات في فقه اللغة" ورمضان عبد التواب في "فصول في فقه اللغة" وتوفيق شاهين في "المشترك اللغوي". ولقد تبين لنا أن معظم المحدثين القائلين بالترادف يكادون يقولون القول نفسه، وكأنهم ينقلون ألفاظ بعضهم. فالدليل يكاد يكون هو هو، بل إنّ الشواهد القرآنية التي يوردونها في الترادف تكاد تكون هي هي.

ووددنا لو تنوعت عندهم الأدلة والشواهد، لكنهم في غالبيتهم يحومون حول المترادفات إيّاها، حلف، وأقسم، بعث، وأرسل...الخ.

وتقف بنت الشاطئ على رأس المنكرين للترادف في القرآن الكريم وفي اللغة. بل هي تحذو حذو أبي هلال العسكري، وتسير على خطاه وتقول ما يقول، وتستشهد بأقواله وآرائه. ولئن بدا العسكري معتمداً على المنطق والحجاج العقلي حيناً وعلى الخيال واصطناع الفروق حيناً آخر مكتفياً بالجانب النظري، فإنّ بنت الشاطئ تستشهد بأقواله فيما يتعلق بالترادف باللغة، حتى إذا جاء الحديث عن الترادف في القرآن الكريم اعتمدت على الدراسة التطبيقية لألفاظ القرآن الكريم محاولة رصد الآيات التي تتضمن المفردات التي يقال إنها مترادفة، فحاولت أن تظهر ما فيها من فروق في المعنى معتمدة عنصر المقابلة هنا وهناك. يظهر هذا كله في كتاب "الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق".

**تضافر الدلالات في ألفاظ القرآن الكريم**

ومما يعضد وقوع الترادف في القرآن الكريم أنّ اللفظة وهي تقف منفردة خارج الاستعمال تكون في حالة الكمون ويقتصر دورها ودلالتها على شيء واحد هو المعنى أو الدلالة المعنوية المعجمية التي وضعها القول إزاءها حتى إذا ما وظفت المفردة، ودخلت الاستعمال تألقت ودخلت في المعنى العام وصارت ذات تأثيرات ودلالات متعددة، وصار النظر إليها من عدّة أوجه. ولأنّ القرآن تركيب، فإنّ النظر فيه سواء أكان في الترادف أم في غيره من المسائل لابدّ من أن يقوم على هذا الاعتبار، اعتبار المركب أو التركيب. يقول ابن الأثير "اعلم أن تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها، لأن التراكيب أعسر وأشق، ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم من حيث انفرادها قد استعملتها العرب ومن بعدهم، ومع ذلك فإنّه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه؟ وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب"(٣٨).

**تعدد المقامات**

ونعني به حسن اختيار اللفظة للمقام المناسب، واختيار المرادفة المناسبة على أساسه. وهو أمرٌ عَدَّه علماء الدراسات القرآنية شيئا من الإعجاز القرآني إذ "مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلاف المقامات وذكر في كلٍّ موضع ما يلائمه ووضع الألفاظ في كلٍّ موضع يليق به، وإن كانت مترادفة حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة وفاتت تلك الحلاوة"(٣٩).

وإيراد المفردات أو المترادفات في الآيات هو الذي يكشف فروق الحسن والملاءمة وليس فروق المعنى من مثل الحية والثعبان، والبروج والحصون. فاللفظة المفردة لا تحتفظ إلا بالمعنى المعجمي. أما في التركيب فهناك عملية جديدة ستتم ومعنى جديد عام يتكون وظلال تتشكل وموسيقى جديدة تظهر. التركيب والنظم عملية صناعة أو ولادة جديدة. وفيه بعض الكلمات تخفى وتخفت، وبعض الكلمات تتألق وتتنفس وتصنع مع ما قبلها وما بعدها وبطريقة تركيبها جواً وأثراً وصورة، ولكن هذا لا يعني أن الكلمات اختلفت في المعنى في السياق، ولكنها اختلفت في أيهما الأنسب لهذا الموقع والموقف أو ذاك. وحين يستعمل القرآن واحدة من هذه في هذه السورة أو الآية فإنّه يختار الأحسن والأنسب للسياق والموقف.

وحين يقع الاختيار ويتولد معنى عام جديد أو سورة فإننا لا نرد هذا إلى أنّ اللفظتين تخلتا عن المعنى المشترك بينهما وإنما نقول: الكلمتان متفقتان في المعنى ولكن واحدة منهما أنسب من الأخرى.

**تعـــدد الدلالات**

يتكلم علم اللغة الحديث عن دلالات عدّة للكلمة. فالكلمات لا تختلف في المعاني فقط، ولا تنبئ عن المعاني فقط بل إن الكلمات تتفق وتختلف في أمور أُخرى أو دلالات أُخرى وقد جعلوا الدلالات في ثلاثة أنواع: ١- الدلالة المعجمية أو الذهنية. ٢- الدلالة الصوتية. ٣- الدلالة الإيحائية النفسية.

١- **الدلالة الذهنية:** وهي التي تنقدح في الذهن حين تذكر الكلمة، وهي الدلالة المشتركة في الفهم عند الناس، وهي المعنى الذي يحفظه المعجم.

٢- **الدلالة الصوتية:** تتبع العرب الجانب الصوتي في لغتهم ابتداء من الحروف ومخارجها ثم الكلمة وعدد حروفها وتباعدها، وتقاربها، ووزنها، وحركة حروفها وكان الجانب الصوتي مقياساً لمعرفة المعرب من الأصيل، وينسب السيوطي هذا إلى وقفية اللغة العربية[٤٠]، ويرد ابن الأثير حسن الألفاظ إلى اعتبار الصوت[٤١] ولعلّ موسيقى النص القرآني وجه من إعجازه فقد "انفرد بهذا الوجه المعجز فتألفت كلماته من الحروف، ولو سقط واحدٌ منها، أو بدل بغيره، أو أقحم معه حرف آخر، لكان ذلك خللاً بيناً أو ضعفاً ظاهراً في نسق الوزن، وجرس النغمة، وفي حسن السمع وذوق اللسان، وفي انسجام العبارة وبراعة المخرج وتساند الحروف وإفضاء بعضها إلى بعض"[٤٢].

٣- **الدلالة الإيحائية:** ونعني بها ذلك الأثر النفسي الذي تتركه المفردة في نفس المتلقي عند استعمالها في السياق، وبها تتميز لفظة عن أخرى. "ومعنى هذا أن اللفظ أداة نفسية يمكن تسخيرها بحسب الإرادة لإثارة التعبير الداخلي الخاص بالإنسان بتعبير خارجي خاص بالألفاظ، ويشترك حينئذ في التعبير الداخلي والخارجي المبدع بلا إنشاء، والمتلقي بالتأثر وهنا تتحقق وظيفة اللفظ النفسية"[٤٣].

ومن الذين عنوا بالدلالة الإيحائية للألفاظ الزمخشري في تفسيره "الكشاف" كما أبرز ابن الأثير كثيراً من تلك الدلالات التي في القرآن والحديث والشعر العربي.

وأشار حازم القرطاجني إلى دلالتين من دلالات اللفظة تتفتق بهما البلاغة وهما الدلالة الذهنية والدلالة النفســية[٤٤].

نريد أن نقول في خاتمة هذا العرض: إنّ اختيار الألفاظ في القرآن الكريم لم يقم على اعتبار واحد فقط هو المعنى أو الدلالة الذهنية المعجمية التي غالباً ما تكون مرتبطة بأصل الوضع، ولكن طبيعته أو وظيفته الدعوية أو الإعجازية جعلته يختار للمعنى الواحد لفظة هنا ولفظة هناك، وذلك لأنّ تلك اللفظة في هذا الموقع تتضافر فيها عدة دلالات أو اعتبارات تجعلها أنسب أو أقدر على الأداء لاعتبارات صوتية أو اجتماعية أو نفسية أو روحية. ثم ختم الباحث بحثه بنماذج تطبيقية من الترادف في القرآن؛ من مثل جهنم وسعير والنار والجحيم والعذاب، ومن مثل: الجنة، والنعيم، والفردوس، ومن مثل: ريب، شك، ظن، ومن مثل: القارعة، القيامة، البعث، النشور، يوم الفصل، اليوم الآخر، ومن مثل: آتى وأعطى، والعقاب والجزاء والحساب، ونحو ذلك.

## الهوامش

(١) ابن منظور، لسان العرب، ردف، ص٩، ج١١٤-١١٥، والجوهري، الصحاح، ردف، ج٤، ص١٣٦٣، وابن فارس، مجمل اللغة، ص٢٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٤، والمبرد، ما اتفق لفظه واختلف معناه، ص٣٢.

(٣) السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٠٢، والشريف الجرجاني، التعريفات، ص٢٥.

(٤) السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، ص٩٩.

(٥) أولمان، دور الكلمة، ص٩٧.

(٦) السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٠٦.

(٧) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج٣، ص ٥٧٨.

(٨) انظر مثلاً أنيس، دلالة الألفاظ، ص٢١١.

(٩) انظر السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٨٩.

(١٠) انظر السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٨٧.

(١١) انظر أنيس، دلالة الألفاظ، ص٢١٤.

(١٢) انظر أنيس، دلالة الألفاظ، ص٢١٣.

(١٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٧٢.

(١٤) السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص١٦٥.

(١٥) أنيس، من أسرار اللغة، ص١١٧، وكاصد الزيدي، فقه اللغة العربية، ص١٨٣، ووافي، علم اللغة، ص٢٠٩.

(١٦) انظر السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٢٦.

(١٧) انظر السيوطي، المزهر، ج١، ص٢٩٤.

(١٨) السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص١٧٨.

(١٩) السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٣٧.

(٢٠) أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٥٥.

(٢١) السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٦٤.

(٢٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤٤٧.

(٢٣) ابن الأثير، المثل السائر، ج١، ص٣٦.

(٢٤) انظر ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة، على الجهمية والمعطلة، ص٢٧١.

(٢٥) إسماعيل، الأسس الجمالية في النقد العربي، ص٣٥٢.

(٢٦) انظر أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٣١، ١٣٢.

(٢٧) السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٦٣.

(٢٨) انظر الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم، ص١٧٢.

(٢٩) أولمان، دور الكلمة، انظر ص١١٠.

(٣٠) السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٠٢.

(٣١) مالك، الترادف في اللغة، ص٤٩-٥٠.

(٣٢) الزيدي، فقه اللغة العربية، ص١٦٩.

(٣٣) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١١٣-١٣٣.

(٣٤) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص٣١٨.

(٣٥) السكاكيني، مجموعة السكاكيني، ص ٧٤.

(٣٦) أولمان، دور الكلمة، ص٩٧ وما بعدها.

(٣٧) أولمان، دور الكلمة، ص٩٧ وما بعدها.

(٣٨) ابن الأثير، المثل السائر، ج١، ص١٤٥.

(٣٩) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج٢، ص١١٨.

(٤٠) انظر السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٤٣.

(٤١) انظر ابن الأثير، المثل السائر، ج١، ص١٤٩.

(٤٢) انظر الرافعي، تاريخ آداب العرب، ج٢، ص٢٢٨.

(٤٣) محمد حسين علي، الصورة الفنية في المثل القرآني، ٢٢٩.

(٤٤) حازم، منهاج البلغاء، ص ٧٠.

## المصادر والمراجع


ابن الأجدابي، أبو إسحق إبراهيم بن إسماعيل، كفاية المتحفظ وغاية المتلفظ. تحقيق عبد الرزاق الهلالي، ١٩٨٦م، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، الطبعة السابعة.

ابن جعفر، قدامة، ١٩٨٥، جوهر الألفاظ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن فارس، ١٩٧٠م، متخير الألفاظ تحقيق هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى.

ابن مالك، جمال الدين بن عبد الله، ١٩٩١م، الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد. دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

إسماعيل، عز الدين إسماعيل، ١٩٨٦م، الأسس الجمالية في النقد العربي، عرض وتفسير ومقارنة. وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

الأصفهاني، الحسين بن محمد الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت.
الأصمعي، عبد الملك بن قريب، ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، دار الفكر، ١٩٨٦م، دمشق، الطبعة الأولى.
أنيس، إبراهيم، ١٩٦٣، دلالة الألفاظ، لجنة البيان العربي، الطبعة الثانية، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلوالمصرية، الطبعة الرابعة.
أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة. ترجمة د. كمـال بشر، ١٩٧٢م، مكتبة الشباب، الطبعة الثالثة.
الجرجاني، علي بن محمد الشريف، ١٩٦٩م، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت.
الجوزية، ابن قيم، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. تحقيق سيد إبراهيم، ١٩٩٢م، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى.
الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد بن الغفور العطار، ١٩٥٦م، دار الكتاب العربي بمصر.
الرافعي، مصطفى صادق، ١٩٤٠م، تاريخ آداب العرب، مطبعة الاستقامة، الطبعة الثانية.
الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى. الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني. تحقيق ودراسة د. فتح الله المصري، ١٩٨٨م، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الثانية.
الزركشي، بدر بن محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
الزيدي، كاصد، ١٩٨٧م، فقه اللغة العربية، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ١٩٦٦م، دار القلم.
السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي.
شاهين، توفيق محمد، ١٩٨٠م، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى.
الشرقاوي، عفت محمد، ١٩٨١م، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، دار النهضة العربية، بيروت.
الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٢م.
الصغير، محمد حسين علي، ١٩٨١م، الصورة الفنية في المثل القرآني، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، دار الرشيد للنشر.
عبد الغفار، السيد احمد، ١٩٨١م، التصور اللغوي عند الأصوليين، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق د. عزت حسن، ١٩٩٣م، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية.
العكسري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الفروق في اللغة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م، بيروت، الطبعة الرابعة.
العيبي، حاكم مالك، ١٩٨٠م، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.
المبارك، محمد، ١٩٩٤م، فقه اللغة وخصائص العربية، الطبعة الثانية.
الهمذاني، عبد الرحمن بن عيسى، الألفاظ الكتابية، تصحيح الأب لويس شيخو اليسوعي، ١٩١١م، الطبعة الثامنة، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.
وافي، علي عبد الواحد، ١٩٦٧م، علم اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة.
اليازجي، الشيخ إبراهيم، ١٩١٣م، نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، مطبعة القديس بولس، الطبعة الثانية.
اليسوعي، الأب رفائيل نخلة، ١٩٥٧، قاموس المترادفات والمتجانسات، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

# Synonymy in the Holy Quran

**Kamal Rasheed and Mohammed Hassan Awaad***

## Abstract

This is a research that exposes a PhD thesis having the title " Synonymy in the Holy Quran". This thesis was prepared by Kamal Rasheed who received the PhD in Arabic language and literature from the Arabic Language Department at the University of Jordan under the supervision of Professor Mohammad Hasan Awwad.

The researcher intended to emphasize the recognition of the existence of synonymy in the language and in the holy Quran. He divided his thesis into four chapters.

In the first chapter he talked about synonymy in the language and idiomatically, the names of synonyms, disagreement between scientists in the subject of synonymy, and the common things between synonyms and antonyms.

In the second chapter he talked about the reasons of synonymy, the interference of dialects, the transmission from foreign languages, the semantic development, and the phases of the semantic development like specifying the general, generalizing the specific, and the metaphor.

In the third chapter he talked about the reasons of disagreement in the subject of synonymy, the origin of the word, the single and the compound words, and the opinion of the writers in the subject of synonymy anciently and recently.

In the forth chapter he talked about synonymy in the Holy Quran and the proofs of its existence.

The researcher concluded the thesis by providing applied patterns of synonyms from the Holy Quran.

* Faculty of Arts, University of Jordan. Received on 11/12/2001 and Accepted for Publication on 4/4/2002.